

القادر وكذا الشيء لان نسبة الموجب الى جميع الاعداد على السواء
 وليس صدور البعض اولى من البعض وقد خرفت في التحقيق ان
 اشتد القديم الى القادر جازة ولكن لما اخلص عن الشرع هذا
 القدر في الصفات التي هي مبدى الاحياء والاشياء التي هي
 جميع الاعداد ثم طوار ان يكون بعضها اولى من البعض في نفس الامر
 وان لم يظهر ان وجه الاولوية غير متساوية بحسب الخلق لان
 مقدوراته وسعته واداءه غير متساوية اما المعسرة فما ظف
 لا يتخرب الوجب والمكنة والمنفعة باسرها وهي غير متساوية
 واما المقدور والمربط فلان قدرته وادائه لا يتفقان عند
 حد لا يمكن الزيادة عليه غير متساوية بل هي لا يتنزه الى حد
 لا يمكن تجاوزه فقلت لا حاجة في تعلق القدر الى ذلك فان جميع
 الكائنات مقدورة لشيء معين لا يخرج من تحت فعلها من غير ان يجمعها
 مستحق القدرة بهذا المعنى وان لم يكن اجتماعا في الوجود ومقدور ايضا
 على استحالة الامور الغير المتساوية مطلقا واما في تعلق الارادة فبما
 الارادة الازلية قد تعلقت في الازل بوجه الكائنات كل منب في الوقت
 الذي يوجد فيه جميع مستحق الارادة دفعة واحدة وان كانت
 مستترة في الوجود بحسب ما اقتضاها تعلق الارادة فلا حاجة في ايضا

لا بد من ان يكون
 مستحقا في الوجود

ايضا الى ذلك ثم من البين ان الصفات ذاتية لا تتعلق بل
 كالموجز والباءة عند الشيخ الاشعري فلا يتصور منها ان يكون لها شيء
 المتعلقة كما وجد من مقدوراته فليكن كغيره لان ما وجد
 منب منها ومقدوراته غير متساوية بل نسبة بينهما في المقتضى
 ولا الزيادة والقصص في مخلوقاته ما في اللطائف وما لم يشأ
 لم يكن والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فان المستحق الخلق
 لا تذكر ولا تفتش كما ورد في الكتاب والسنة والكتبة جمع فليكن
 على الاصل لان القدرة طاعت متروكة لكثرة الاستعمال فجمعها
 ردها والتاوان تفتش الجمع وهو ما كلف من الالوة والاهلية
 سموها لانهم وسألين الله بين الناس ذواهم من غير ان يفتش
 ورباع وطان المراد بعد الالوة والاهلية في هذه الاعداد لا يروى
 از عليه السلام رأى جبرائيل عليه السلام في الجنة في موضع
 وهو ملك مقرب يتعلق بالقاد العلم وينسج الوحي ومبجلا سبل
 يتعلق بتبعين الارزاق واسرارها يتعلق بفتح الصدور لولت
 والبعث وعزرائيل يتعلق بفتح الارواح ففتنهم بالذكور زيادة
 فضلتهم ونزولهم للحلوا احدتهم الى الملك معاهم معلوم في المعز والقر
 والاشيا با من اودر الدخ فليلاهم لا يتفون ولا يتفون